

وفاء صندي

# غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي



منتدى المعارف  
alMaaref Forum



---

## الفهرسة أثناء النشر - إعداد منتدى المعارف

صندي، وفاء

غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي (أزمة نخبة  
وشعب) (شهادة ٤٥ مفكراً وباحثاً) (رؤية تحليلية)/ وفاء صندي .  
٦٣٨ ص .

ISBN 978-614-428-066-9

١. البلدان العربية - الأحوال السياسية . أ. العنوان .

320

---

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر  
بالضرورة عن وجهة نظر منتدى المعارف»

© جميع حقوق الطبع والنشر  
محفوظة للمنتدى

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

---

## منتدى المعارف

بناية «طيارة» - شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت  
ص.ب: ٧٤٩٤ - ١١٣ حمرا - بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ - لبنان  
بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

## ٢ - شهادة إدريس الكريني

### الدومينو والتحويلات الجيوستراتيجية

وأقول: لم يخضع لمنطق التراتبية الزمنية أو انتظامية عامل الجوار بمحدداته الجغرافية المعروفة في أدبيات العلاقات الدولية والقانون الدولي...

لكن في المقابل يمكن أن نستشف وجود «ذكاء ثوري» لدى الشعوب العربية يعكسه حسن اختيار اللحظة المناسبة للتحرك؛ إذ بمجرد حسم الأمور في بلد معين بإسقاط النظام فيه؛ تنطلق شرارة «الثورة» في قطر آخر، وهكذا..

إنها تحولات الميدان، فهي معركة الشعوب أولاً وأخيراً، فهي صناعة الأحداث؛ أما القوى الدولية فهي تحاول توجيهها (الأحداث) أو استثمارها في أحسن الأحوال حتى لا تتجاوزها وتكون بالتالي ضحية لها.

● بين مصطلحات «الثورة» و«الربيع العربي» و«الاضطرابات» و«التغيرات»، أي مصطلح تختاره للتعبير عن الوضع في المنطقة العربية؟ ولماذا؟

- تعددت المصطلحات التي أطلقت على ما شهدته المنطقة من متغيرات في الآونة الأخيرة؛ بين من اعتبرها ثورات أو احتجاجات في ما أطلق عليها آخرون انتفاضات أو حراكاً مجتمعياً. وهذا أمر طبيعي إذا ما استحضرننا حجم الأحداث وفجائيتها.

والواقع أن هناك قصوراً نظرياً ضمن أدبيات علمي السياسة والعلاقات الدولية في تفسير ما حدث أو التنبؤ بمآلاته، وبخاصة إذا ما استحضرننا خصوصية ما حدث وسياقاته؛ فما شهدته المنطقة من متغيرات متسارعة طبعته التلقائية والفجائية؛ كما إنه لم يكن في مجمله من صنع النخب السياسية أو المثقفة أو مختلف القنوات الوسيطة من أحزاب ونقابات. . كما إن العامل الدولي كان حاضراً وبخاصة على مستوى توجيه الأحداث. . وهو ما عكسته تدخلات مجلس الأمن في بعض الحالات أو مواقف بعض الدول الكبرى من الأحداث؛ وصدور تقارير عدد من المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى؛ شكّل دخول عامل تكنولوجيا الاتصال الحديثة على خط الأحداث؛ عاملاً آخر أسهم في تعقيد الأمور؛ بعدما تحولت وسائط الاتصال الحديثة الاجتماعية من آليات للتواصل إلى قنوات للتعبيئة والتأطير والضغط. .

● في رأيك.. ما مدى صحة نظرية «الدومينو» أو ما يعرف بـ عدوى الثورات؟

- تحيل نظرية «الدومينو» إلى وجود عامل قوة خارجية تكون له القدرة على خلخلة حالة الاستقرار داخل بنيات متجاورة؛ حيث تتهاوى وتضطرب البنيات المجاورة بسقوط واضطراب إحداها.

وهي نظرية لم تتحقق معالمها بصورة واضحة في ضوء ما شهدته الأقطار العربية من تحولات؛ ذلك أن سقوط الأنظمة أو اندلاع «الاحتجاجات» أو «الثورات» لم يخضع لمنطق التراتبية الزمنية أو انتظامية عامل الجوار بمحدداته الجغرافية المعروفة في أدبيات العلاقات الدولية والقانون الدولي. .

لكن في المقابل يمكن أن نستشف وجود «ذكاء ثوري» لدى الشعوب

يعكسه حسن اختيار اللحظة المناسبة للتحرك؛ إذ بمجرد حسم الأمور في بلد معين بإسقاط النظام فيه؛ تنطلق شرارة «الثورة» في قطر آخر.. وهكذا؛ حيث يحظى الحدث باهتمام بالغ لدى الرأي العالمي. غير أن الأمر لا يتم بصورة تحكمها انتظامية زمنية أو مكانية؛ وهذا راجع إلى عوامل مرتبطة بخصوصية المجتمع ذاته وبطبيعة النظام القائم؛ وخلفيات «الثورة» أو «الاحتجاج» ومراميها وما إذا كانت تستهدف الإصلاح أو التغيير..

● منذ اندلاع شرارة «الثورة» ما زلنا نتساءل: ماذا بعد الثورات؟ وما هي استحقاقات التغيير؟

- ينبغي الإشارة في البداية إلى أن الرهانات الكبرى بصدد التحولات التي تشهدها المنطقة في الفترة الحالية تظل مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة وتوجيه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخلياً وخارجياً؛ على طريق بناء أسس تقطع مع الاستبداد والفساد وخرق حقوق الإنسان..

واعتقد أن طي صفحات الماضي ومصارحة الذات؛ من خلال آلية العدالة الانتقالية؛ يعدّ مدخلاً فعّالاً لوضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية؛ وبناء أسس متينة تدعم دولة الحق والقانون.

وتزداد أهمية العدالة الانتقالية في الأقطار العربية في هذه المرحلة الحاسمة بالذات، بالنظر إلى أهميتها في تعبيد الطريق نحو الديمقراطية بعيداً عن ثقافة الثأر والانتقام؛ ولقدرتها على تحصين المجتمعات من تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجارب القاسية للاستبداد.

إن ما تشهده مختلف الأقطار العربية من «ثورات» و«احتجاجات» عارمة؛ يبرز حجم المشاكل الخطيرة التي تراكمت على امتداد سنوات عدة؛ نتيجة للاستبداد والفساد وغياب الحريات؛ وهشاشة مؤسسة القضاء وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده العرقية والإثنية والدينية.. بشكل ديمقراطي، وهي عوامل تجعل من أي مبادرات إصلاحية - في غياب مصالحة وطنية شاملة تستمد مقوماتها من أسس العدالة الانتقالية كما هي متعارف عليها عالمياً - أمراً نسبياً وهشاً؛ بل وتجعل هذه الأقطار عرضة لتكرار الاستبداد ولمزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية؛ ويجعل الباب مفتوحاً أمام سيادة ثقافة الانتقام وانتهاك حقوق الإنسان بمختلف المظاهر والأشكال.

● «الشعب يريد إسقاط النظام»، كان هذا هو المطلب الرئيس والمحدد للشعوب العربية التي ثارت على أنظمتها.. بعد النجاح في إسقاط هذه الأنظمة، هل نجحت هذه الشعوب في اختيار أنظمة بديلة أكثر ديمقراطية وأقرب إلى الاستجابة لمطالبها وأهداف ثورتها؟

- يبدو أن تقييم نتائج ما حدث على مستوى تحقيق الأهداف الكبرى المتوخاة من اندلاع «الثورات» و«الاحتجاجات»؛ ما زال أمراً سابقاً لأوانه؛ ذلك أن سياق الثورات العالمية تاريخياً يؤكد أن تحقيق الأهداف لم يكن بصورة آنية؛ بقدر ما تطلب عقوداً كثيرة؛ كما هو الشأن بالنسبة إلى الثورة الفرنسية التي لم يجن ثمارها الفرنسيون إلا بعد مرور أزيد من قرن من الزمن..

وباستحضار التحديات والإكراهات الراهنة التي تواجه دول «الربيع العربي» في بعدها الداخلي المرتبط بوجود نخب مقاومة للتغيير من الأنظمة السابقة وعدم انخراطها أو اقتناعها بعد في الأوضاع الجديدة؛ ومبالغة بعض الأنظمة في استخدام العنف ضدّ المدنيين؛ أو شراء الدّم والمواقف بالمال أو هيمنة بعض القوى المتطرفة على مقاليد الحكم.. أو في بعدها الخارجي في علاقتها بتهافت بعض القوى الدولية الكبرى وسعيها إلى صد أيّ تغيير حقيقي خوفاً على مصالحها؛ فإن إسقاط الأنظمة في بعض الأقطار ما هو إلا مرحلة أولية ضمن مسار طويل يفرض بناء المؤسسات وترسيخ الحقوق والحريات والقطع مع شروط الاستبداد.. وبخاصة أن الكثير من الثورات التي حدثت مع بداية الاستقلال في المنطقة رفعت شعارات مرتبطة ببناء الدولة الحديثة والتنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة والحرية.. وكانت الحصيلة صادمة بعدما خذلت النخب السياسية الحاكمة الشعوب وخذعتها وكرّست الاستبداد بأبشع مظاهره وأساءت لشعوبها في بعض الأحيان أكثر من المستعمر ذاته.

● كيف تقيم دور الحركات الإسلامية إبان الثورات؟ وكيف تتوقع مستقبلها؟

- إذا كانت القوى الإسلامية قد تعاطت على امتداد البلدان العربية بأساليب مختلفة مع الحراك المجتمعي تباينت حتى داخل الدولة نفسها؛ فإن صعود هذه التيارات بشتى ألوانها؛ شكّل علامة مميّزة لمسار الحراك والثورات العربية؛ سواء تلك التي شهدت حراكاً انطوى على قدر من العنف

ك ليبيا ومصر وتونس؛ أو سلمى ك المغرب . . وهو صعود يجد مبرراته في عدد من العوامل الذاتية والموضوعية.

إن تناول أداء القوى والتيارات الإسلامية في المنطقة العربية في ظل الحراك والثورات الأخيرة، يفترض تجاوز المقاربات التعميمية التي تضع هذه الحركات بمختلف أشكالها في سلّة واحدة؛ وبخاصة أنها تتباين وتختلف من حيث طبيعة الفضاء القانوني والسياسي والاجتماعي الذي تشتغل فيه والذي يتحكم بشكل كبير في توجهاتها وأدبياتها وخطاباتها . .

أختارت بعض الدول العربية قبل اندلاع الثورات والحراك المجتمعي في المنطقة؛ التعايش مع الحركات الإسلامية؛ ما مكّن هذه الأخيرة من الوصول إلى البرلمان وتقلّد مناصب حكومية . . ، بينما فضلت دول أخرى منطلق التضييق والإقصاء في مواجهتها.

على الرغم من أن الحراك لم يكن من صنع هذه الحركات، ذلك أنه حراك مجتمعي تلقائي تفاعلي صيغ بعيداً عن القنوات الوسيطة التقليدية (أحزاب؛ نقابات؛ إعلام؛ نخب مختلفة . .)؛ وكثير من الفعاليات هذه الأخيرة حاولت اللحاق به واستثماره لصالحها.

وتظل هناك مجموعة من الأسئلة التي تُطرح بالحاح من قبيل: كيف ستعامل الحركات مع إفرات الثورات والحراك المجتمعي؟ وهل ستسهم هذه الأخيرة في تغيير خطاباتها وأدبياتها إزاء عدد من القضايا الحيوية ك المواطنة وحقوق المرأة والحوار مع الغرب . .؟ وهل سيتعزّز حضورها داخل المجتمعات مع رحيل الأنظمة المستبدّة؟

• كيف ترى اتجاه الأنظمة العربية الجديدة، هل سوف تستمر في اتباع سياسة التحالف كما الأنظمة السابقة، أم سوف تدخل في صراعات إقليمية أو دولية؟

- من الضروري تلافى التعميم على الأوضاع في المنطقة (أسبابها؛ خلفياتها؛ سياقها؛ شروطها؛ حدّتها؛ أهدافها . .) على الرغم من وجود تقارب على مستوى انتشار الاستبداد والفساد والخلل في توزيع الثروة . . وبالتالي عدم إطلاق الأحكام الجاهزة؛ لأن الأحداث تتسارع ولا تزال في بدايتها . . ومرشحة للتفاعل والتطور ويصعب التنبؤ بمآلها.

فالكثير من الأنظمة الجديدة التي أفرزها «الحراك» أو «الثورات» ما زالت

فتية وغالبيتها لم يسبق لها الاحتكاك بالشأن الحكومي؛ فقد مارست مهام معارضة جيدة لكنها تبدو اليوم كحكومات «مرتبكة»؛ ومن المعروف أن هناك فرقاً شاسعاً ومفارقة كبرى بين التحلي بحسن النية والرغبة في التغيير في الإصلاح من جهة؛ وامتلاك القدرة الفعلية والكفاءة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في فترة صعبة ومليئة بالتحديات والمطالب وتراجع عقدة الخوف لدى المواطن، الأمر الذي يفرض قدراً كبيراً من التركيز والصبر والحنكة في تدبير هذه المرحلة الانتقالية؛ فالنخب القديمة يمكن استثمارها في تحقيق الانتقال لكفاءتها ولصدأ أية فرصة يمكن أن تعيد الأمور إلى الخلف أو تعصف بالاستقرار، مع تطويق هذه النخب بتدابير وتشريعات تدعم الشفافية والمحاسبة. . كما إن المحيط الدولي يشكّل بالنسبة إلى هذه الأنظمة الجديدة تحدياً كبيراً لسعي عدد من القوى الدولية إلى المحافظة على مصالحها وتطويق هذه الدول بشروط اقتصادية وسياسية يمكن أن تعرقل التحول بصورة طبيعية، الأمر الذي يفرض الحذر وعدم الدخول مع هذه القوى في مواجهات قد تكون على حساب الأولويات الداخلية؛ وبخاصة أن تحسن الأحوال الداخلية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ستكون له انعكاسات كبيرة في تعزيز الحضور الخارجي للدولة وتحسن موقعها التفاوضي.

● ما هي التغيرات والتحويلات الجيوستراتيجية المرتقبة في المنطقة العربية في سياق الثورات العربية؟

- علاوة على الإكراهات الداخلية في علاقتها بتفشي الفساد، وهدر الأموال العامة، وتكريس الاستبداد، وصدأ الأصوات المعارضة، وتهميش القوى المجتمعية الحيّة، والهيمنة على وسائل الإعلام، ظلّ الكثير من الأنظمة العربية يمارس سياسة خارجية متخلفة وغير منفتحة على طموحات وإرادة الشعوب؛ وغير مستندة إلى الإمكانيات الفعلية التي تملكها المنطقة اقتصادياً وبشرياً وعسكرياً. . وهو ما أفرز تكلفة خطيرة على القضايا الحيوية بالمنطقة، سواء تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية وبتكريس التبعية للقوى الدولية الكبرى؛ أو الدخول في صراعات ونزاعات بينية، أو تنامي تفتت الدولة القطرية في المنطقة (حالة السودان. .) نتيجة لسوء تدبير قضايا التنوع المجتمعي (نزاعات عرقية وإثنية ودينية)، أو دخولها في صراعات داخلية (لبنان؛ العراق؛ الجزائر. .)، أو تعريض الشعوب لعقوبات ظالمة بفعل أخطاء الأنظمة أو سوء تقديرها للأمر (العراق؛ ليبيا والسودان).

إن القرارات والمواقف الخارجية تظل مجرد شعارات إذا لم تكن هناك مقومات سياسية وتقنية واقتصادية تدعمها. والدول العربية تتوافر على إمكانيات بشرية؛ وطبيعية؛ ومواقع استراتيجية، يمكن أن تستثمر خدمة للقضايا العربية الملحة في علاقتها بالمحيط الخارجي. . . والواقع أن ظروف الاستبداد فوتت على هذه الأقطار فرصة استثمار هذه الإمكانيات.

إن الرهانات المطروحة على التحوّل الجاري في المنطقة هي رهانات داخلية ترتبط بشكل أساسي بتحقيق التنمية؛ وبناء دولة الحق والقانون؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والقطع مع الفساد والاستبداد؛ لكن جزءاً مهماً أيضاً من هذه الرهانات يرتبط ببناء نظام إقليمي عربي بناء وفاعل، وتدبير مختلف الأزمات والصراعات العربية الداخلية والبيئية بصورة بناءة، ودعم المكانة التفاوضية العربية إزاء المحيط الإقليمي والدولي، وتبوؤ مكانة محترمة بين الأمم.

#### • وما هي الشروط التي تدعم تحقق هذه الرهانات؟

- إن الرهان على التحولات التي تشهدها المنطقة العربية يفرض استحضار مجموعة من الشروط والمرتكزات التي ينبغي توافرها بصورة تدعم الاستفادة من الجهود والتضحيات بما ينعكس على مآل هذه التحولات بما يوجه هذه المتغيرات خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخلياً وخارجياً؛ ويمكن إجمال هذه الشروط في ما يلي:

- انخراط مختلف القوى السياسية لدعم في توجيه الحراك المجتمعي الذي تشهده مختلف الدول؛ وبلورة رؤية استراتيجية تقطع مع التخلف والاستبداد.

- انخراط النخب والإعلام الحرّ وفعاليات المجتمع المدني في تعبئة الجماهير وقيادتها وتأطيرها وتوجيهها.

- استيعاب أهمية المحيط الإقليمي والدولي في إنجاح التغيير وعدم كبحه؛ والتعامل بحذر وبراغماتية معه وعدم المجازفة والمخاطرة بقرارات عشوائية يمكن أن تنعكس بالسلب على مآل التحوّل والتغيير بالضغط أو الاعتراف.

- تلافى الانتقام والإقصاء والتخوين في مواجهة الخصوم.

- التدرج في تحقيق الأولويات؛ والافتناع بأن التغيير والتحول ينبني على التراكم الذي يتأتى بعد عقود.

- التوجه نحو التكتل وتشبيك العلاقات المختلفة بين دول المنطقة وتجاوز الإشكالات السياسية والقانونية التي تعيشها المنظمات الإقليمية المركزية والفرعية في المنطقة.

- اعتماد العدالة الانتقالية كسبيل مرن للانتقال نحو الديمقراطية والسلم.

### ● كيف تفسر موقف أمريكا الداعم للثورات العربية؟

- كما قلت في السابق؛ يظل الدور الدولي حاسم في مسار «الثورات» والتحويلات بالمنطقة؛ فالقوى الدولية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تستأثر بتدبير القضايا والأزمات الدولية الكبرى؛ لا يمكن أن تقبل بصعود قوى ضد مصالحها.

ويبدو أن الموقف الأمريكي والغربي الداعم «للثورات» بشكل عام يتحكّم فيه ثلاثة عوامل أساسية:

أولها؛ اقتناع هذه القوى بأن تكلفة التواطؤ مع الاستبداد ضخمة على مصالحها السياسية والاقتصادية، وبأن دعم الديمقراطية هو المدخل الناجع لترسيخ الاستقرار والشفافية في العلاقات السياسية والاقتصادية محلياً ودولياً، بعدما ظلت تجامل الاستبداد في المنطقة العربية لعقود عديدة، حفاظاً على مصالحها، واعتقاداً منها بدور رموزه في مواجهة التطرف والهجرة السرية و«الإرهاب»، وظناً منها بأن تشجيع الديمقراطية سيسمح للإسلاميين باكتساح المشهد السياسي بهذه الأقطار.

وثانيها؛ أن الشعار والمطالب التي برزت داخل دول «الربيع العربي» اقتصرت في مجملها على قضايا داخلية ذات أولوية كبرى من قبيل إسقاط الأنظمة أو اعتماد إصلاحات وتغييرات تقطع مع الاستبداد.. ولم تطفح عليها الشعارات المعادية للغرب أو أمريكا أو «إسرائيل»..

وثالثها؛ دخول المحدد الغربي/الدولي على خط الثورات من خلال مجلس الأمن الذي فرض عقوبات مالية على بعض الأنظمة أو أحال الوضع على المحكمة الجنائية الدولية (حالة ليبيا)؛ علاوة على تزايد مواقف الدول الغربية الكبرى الداعمة «للثورات»؛ بعد اقتناعها بتغيير الموازين والمعادلات

في الميدان؛ ناهيك عن صدور تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان التي تفضح الانتهاكات التي أقدمت عليها الأنظمة في دول «الربيع العربي»، ومواكبة الإعلام الغربي لما يجري بقدر من الموضوعية والحرفية.

### • وماذا عن موقف إسرائيل الغامض اتجاه الثورات العربية؟

- أفرزت التحولات أجواء من الترقب والارتباك في الأوساط الفكرية والسياسية «الإسرائيلية»؛ فهناك اتجاه داخل هذا الكيان يخشى من هذه التحولات ومن تداعياتها على أمن إسرائيل ومصالحها؛ استناداً إلى مجموعة من العوامل التي يمكن إجمالها في ما يلي:

- فجائية هذه التحولات وعدم قدرة أجهزتها المخبرانية على توقعها أو استيعابها أو التنبؤ بمآلها.

- غياب نخب تقليدية تقود هذه «الثورات» وتوجهها.

- الدعوة في فلسطين وعدد من الدول بالمنطقة إلى تنظيم المصالحة بين الفلسطينيين؛ وإمكانية حدوث قدر من التقارب بين فتح وحماس؛ بما يمكن أن تتمخض عنه مقاربة جديد لملف الاحتلال تجمع بين المقاومة العسكرية والتفاوض السلمي.

- سقوط عدد من الأنظمة العربية الحليفة لإسرائيل ما يزيد من عزلتها ومآزقها..

وفي المقابل؛ هناك اتجاه إسرائيلي آخر؛ لا يخشى من هذه التحولات لاعتبارات مرتبطة بـ:

- عدم رفع مطالب مرتبطة بالصراع العربي - الإسرائيلي في كثير من دول «الربيع العربي».

- تركيز القوى «الثائرة» و«المحتجة» بما فيها الحركات الإسلامية؛ على المطالب والملفات الداخلية.

- حياذ الجيوش العربية وعدم انخراطها في هذه الثورات.

- تراجع مشروعية النظام السوري التي كانت تشكل إحدى «قوى الممانعة».

● ثمة أزمة دولية كشفتها التغيرات العربية، خاصة ما يجري في سوريا وتحولات العملاق الصيني من الأزمة السورية.. هل يمكن اعتبار هذا تحولاً استراتيجياً في السياسة الخارجية الصينية كنوع من الانسحاب أمام القوى الأمريكية؟

- ينبغي الإشارة إلى أن الدور الصيني على الصعيد الدولي لم يتبلور بشكل واضح؛ وهذا راجع في أحد أسبابه إلى انشغال هذه الدولة بأولويات داخلية كبرى مرتبطة بتحقيق التنمية واستكمال وحدتها الترابية.. علاوة على وجود مجموعة من الملفات الشائكة التي تظل مرتبطة برضى القوى الغربية الكبرى كما هو الشأن بقضايا التجارة الدولية وملفات حقوق الإنسان داخل الصين (التبث مثلاً).. الأمر الذي تعكسه المواقف الدولية المحتشمة - والمتواطئة أحياناً - للصين إبان أزمات ومحطات دولية حاسمة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة؛ كما هو الشأن بالنسبة إلى فرض الحصار على ليبيا والعراق والسودان والتدخل العسكري في الصومال وكوسوفو في بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ أو بضرب أفغانستان عام ٢٠٠١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ والعدوان على لبنان عام ٢٠٠٦ أو على غزة عام ٢٠٠٨.

إن الصين تتوافر على مقومات اقتصادية وبشرية وعسكرية كبرى تسمح لها بتأدية أدوار حيوية في النظام «الدولي الراهن» كفيل بخلق قدر من التوازن في العلاقات الدولية الذي تستأثر بها الولايات المتحدة الأمريكية حالياً. غير أن الصين لم تقرّر بعد طرح قطبيتها، نظراً إلى عوامل موضوعية وذاتية. ويبدو أن مقومات القوة في أبعادها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية.. لم تجتمع بشكل متوازن إلا للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن. على اعتبار أن مفهوم القوة في دلالاته الدولية لا يتأتى من خلال امتلاك عناصرها ومقوماتها المختلفة بقدر ما يتبلور من خلال القدرة على توظيفها بشكل فعال في الوقت والمكان المناسبين؛ وهو ما أفلحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير حتى الآن مقارنة مع قوى دولية أخرى كما الشأن بالنسبة إلى الصين وروسيا وألمانيا والهند..

وبالرجوع إلى موقع الصين في تحولات «الربيع العربي» يبدو أنه حضور مرن ومرتبك في بعض الأحيان؛ وهو ما برز بشكل جلي في أجواء «الثورة» في ليبيا؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنه لا مجال للمواقف المجانية في

العلاقات الدولية؛ حيث منطقت المصالح يفرض نفسه بحددة ويحدد سلوك الفاعلين الدوليين؛ فالموقف الدولي الحاسم من الأزمة الحالية في سوريا؛ تأخر لعوامل عدة؛ تتنوع بين خصوصية النظام وقوته وسيطرته على دواليب الدولة والمجتمع على امتداد عقود عدة.. علاوة على عوامل مرتبطة بمواقف الدول الإقليمية مما يجري (إيران وتركيا)؛ إضافة إلى العامل الدولي المرتبط بتلكؤ مجلس الأمن في اتخاذ تدابير فعالة وصارمة لحماية المدنيين وإيقاف تقتيلهم.. وأعتقد أن تغير الموقفين الصيني والروسي يرتبط أساساً بتوافر ضمانات تدعم مصالحهما في المنطقة؛ وكلما كانت هناك ضبابية في هذا الشأن؛ تأخر دعمهما «للثورة» السورية.. وبخاصة أنهما استفادا من مسار التحول في ليبيا والعراق قبلها..

ومع كل هذا، وحتى لا نبالغ في استحضار أهمية البعد الدولي، يمكنني القول إن حسم معارك التحول في المنطقة وفي سوريا حالياً يرتبط بتحولات الميدان؛ فهي معركة الشعوب أولاً وأخيراً؛ فهي صانعة الأحداث، أما القوى الدولية فهي تحاول توجيهها (الأحداث) أو استثمارها في أحسن الأحوال حتى لا تتجاوزها وتكون بالتالي ضحية لها.